الأنشطة التجارية لموسم الأعراس تغرق في الركود

ألقى الوضع المضطرب في بلادنا بظلاله على سوق أنشطة مستلزمات موسم الأعراس والذي ينطلق مع بداية الإجازة الصيفية من كل عام، وبات هذا الموسم يتسم بالركود ويعد الأقل حركة ونشاطا على مستوى اليمن لأن العديد من العرسان فضلوا تأجيل عرسهم على المضي قدما في هذا الموسم المتأزم.

ويعتبر موسم الأعراس في اليمن واحداً من أكثر قطاعات الأنشطة التجارية بروزا حيث يشتغل في قطاعاته المختلفة أنواع متعددة من الأنشطة التجارية تشغل الآلاف من العمال وتتكامل في ما بينها لتوفير جملة من المستلزمات العينية والمادية اللازمة لإتمام لم شمل (العريس والعروس)والوصول بهما إلى بر الأمان الفرائحي حتى انقضى شهر العسل رغم أن كافة التكاليف يتحملها جيب واحد هو العريس.

استطلاع | أحمد الطيار

الركود

يؤكد التجار في سوق شعوب بالعاصمة صنعاء اكبر الأسواق الشعبية لمستلزمات الأفراح والأعراس أن موسم هذا العام تُعد الأقل نشاطا وحركة وأن هناك ركوداً كبيرا يسيطر على السوق منذ بداية انطلاق الموسم في بداية مايو نتيجة للأحداث التي تمر بها اليمن، ويصف محمد الكدس تاجر أقمشة ومطرزات نسائية تخص عادة النساء في الأفراح والأعراس إن حركة الإقبال ضعيفة للغاية حيث تباع بالكاد بضعة فساتين في اليوم فيما كان السوق سابقا يستقبل المئات من النساء الراغبات بالشراء، يوميا كما أن القادمين من الأرياف لشراء مستلزمات العرائس كاملة اختفوا هذا الموسم إلا حالات فردية فقط تدخل السوق بين الحين والأخرى .

الحركة

■ يصف التاجر علي الشيخ الحركة التجارية لبيع مستلزمات الأعراس في المواسم الماضية بالقول: إنه كبير جدا ففي منطقة شعوب هناك أكثر تجار الأقمشة النسائية اللازمة للأعراس ومن هنا يأتي القبائل على حد وصفه (القادمين من الريف لشراء كسوة العروس)بالمئات حيث تقوم المحلات المتخصصة بتوفير كافة المستلزمات لهم ،وحسب كلام ابن الشيخ فقد تصل تكلفة مستلزمات العروسة الواحدة إلى ٣٠٠ الف ريال على الأقل، ومن هنا فإن المحلات التجارية تعتمد كليا على هذا الموسم والذي يستمر من إبريل إلى نهاية يوليو .

مشاهد

من أول وهلة للدخول إلى الأسواق التجارية للأقمشة ومستلزمات الأفراح تلحظ هدوءاً غير عادي فالحركة من المشترين خفيفة وكافة التجار يشكون ويتذمرون من ركود الموسم، ويقول أحد التجار إننا الآن في حالة خسارة تامة ولم نتمكن من دفع الإيجارات للمحلات أضف إلى ذلك أن العمال تم تسريحهم من المحلات نظرا لأن الشغل ضعيف جدا ونخاف أن ننهار في وقت ما، ويضيف: هناك إقبال ضعيف من المشترين ويبدو أن الأعراس هذا العام لن تقام فالوضع العام متوتر ونحن متخوفون وكذلك كل الناس ،الاهتمام يبدو منصبا على توفير المستلزمات الغذائية.

سوق الذهب

للذهب حكاية أخرى في موسم الأفراح فمن غير المعقول أن يقام عرس لعروس بدون الذهب والذي يستحوذ على ٧٠٪ من المهر والذي يصل إلى مليون ريال ،لكن مع موجة ارتفاع الأسعار عالميا واضطراب الأحوال السياسية في اليمن فقد سوق الذهب بريقه ولم يعد الناس مهتمين بهذا المعدن إلا في حالات قليلة جدا.

ويقول يحيى مثنى متخصص في بيع المشغولات الذهبية: إن سعر جرام الذهب يبلغ حاليا أكثر من ١٠ آلاف ريال وهو رقم مرتفع وتبدو العروسة الراغبة في شراء ذهب بمهرها محتارة بين السعر المرتفع والكمية القليلة التي يمكنها شراؤها.

ويضيف مثنى: السوق في حالة ركود والناس بالكاد يستطيعون توفير المستلزمات الغذائية ولذلك سوق الذهب مشلول تماما للعديد من العوامل أبرزها الوضع العام في البلد وارتفاع الدولار الذي يجعل الذهب يرتفع إضافة للارتفاع العالمي لهذا المعدن.

سوق الاكسسوارات

يعد موسم الأعراس الموسم الرئيسي لبيع الاكسسوارات وأدوات الزينة والمكياج وتعتبر موسما هاما تحقق فيه المحلات التجارية أرباحا جيدة لكن هذا العام مع ارتباك السوق يبدو الإقبال ضعيفاً وغير نشط حسب مايقول فهمي المقطري بشارع حده ،مضيفا: الإقبال ضعيف هذا الموسم ويبدو أن الوضع المتأزم هو السبب فكل النساء تبدو مشغولات بأمور أكثر أهمية من الاكسسوارات وأدوات الزينة والمكياج .

قيمة

تصف الإحصائيات الرسمية عمليات النشاط التجاري في بيع مستلزمات الأفراد والأعراس بأنها كبيرة ووفقا لإحصاءات التجارة الداخلية تبلغ قيمة إنتاج بيع الأقمشة والمطرزات بالتجزئة في بلادنا سنويا بـ٦ مليارات و٧١٣ مليون ريال ويشتغل في بيعها ٢٠٠٠ منشأة توفر ٤٠٠٠ فرصة عمل ،أما محلات بيع مستحضرات التجميل ومواد الزينة فتبلغ ١٨٠٠ منشأة يعمل بها ٣٠٠٠ عامل حققت إنتاجا بقيمة ٦ مليارات و٩٠٠ مليون ريال، فيما حققت الأنشطة التجارية لبيع الاكسسوارات النسائية إنتاجا بقيمة مليار و١٧٠ مليون ريال.

صالات الأفراح

تبدو صالات الأفراح غير بعيدة عن الخسائر هذا الموسم فنظرا لما آل إليه موسم الأعراس من التأجيل للعديد من الزيجات فمن الطبيعي أن تكون صالات الأفراح الخاسر الأكبر لأنها في الغالب المكان الذي يتم فيه الاحتفال الرجالي أو النسائي على السواء ،ويعتبر موسم الصيف الذي تقام فيه الأعراس غالبا الموسم الذهبي لصالات الأفراح حيث يتم حجزها غالبا منذ بداية مارس على الأقل حيث تتزايد إيجارات الصالات كلما تأخر الحجز حتى تبلغ الذروة في الإيجارات في شهر يونيو لتصل إلى اكثر من ٢٠٠ الف ريال ليوم واحد، لكن هذا الموسم هي في حالة جاهزية فقط وتترقب من يستأجرها ولو بنصف القيمة، كما يقول يحيى المطري صاحب صالة الأقمار الذهبية ،مضيفا: انعكس الوضع العام علينا سلبا فالصالات تشهد ركودا لأن الأعراس قليلة ومعظم الصالات واقفة تماما.

وفقاً لدراسة حديثة:

الدعوة إلى ردم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل

كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة دعم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأكدت الدراسة أن سوق العمل اليمني يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة بإرادة إيجابية قوية في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على ردم هذه الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وبحسب الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن العملية التعليمية تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل بسبب غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية، والذي أدى – إلى جانب التطورات السلبية لسير العملية التعليمية – إلى اختلال المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الاختلالات تؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لخطط وبرامج التنمية.

وتؤكد الدراسة ضعف استجابة مؤسسات التعليم والتدريب للتطورات العملية والتكنولوجية التي يحتاجها سوق العمل، خاصة المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، والذي أدى إلى انفصام التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاج.

وتضيف الدراسة أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددةً على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حَمَلَة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية وال وتشير الدراسة إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل. وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصا في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية.

وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

دراسة : اليمن من المناطق الجاذبة للاستثمارات النفطية

خاص / الثورة

●، كشفت دراسة نفطية أن اليمن تعد من المناطق الجاذبة للاستثمارات النفطية لأهميتها من الناحية الجيوبترولية، حيث تقع بجانب أغنى حقول البترول وأكبر احتياطياته في العالم وكذلك موقعه الجيوغرافي المطل على البحرين الأحمر والعربي، والناحية الجيولوجية، حيث تعتبر من المناطق ذات الآفاقية النفطية الجيدة، إذ يتواجد في أحواضها الرسوبية نظام بترولي متكامل. أضف إلى ذلك المرونة والاعتدال لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج.

ويبلغ عدد القطاعات الإنتاجية إلى الوقت الراهن ١٢ قطاعاً وتشغلها عشر شركات تسع أجنبية وواحدة وطنية، وقد بدأ إنتاج النفط في اليمن في عام ١٩٨٦م من قطاع مارب – الجوف حيث وصل الإنتاج السنوي حينئذ ٢٦٥٠ ألف برميل نفط وبلغ أعلى معدل إنتاج شهده اليمن في عام ٢٠٠١م و بلغ١٦٠٠٥٣٠١٨ برميل ومنذ العام ٢٠٠٦م بدأ الهبوط الحاد في الإنتاج ووصل معدل الهبوط في الإنتاج للسنوات اللاحقة حتى اليوم أكثر من ١٠٪. من ناحية أخرى فإن الانخفاض المطرد في أسعار النفط العالمية في الفترة المنصرمة، والتي تعتبر نتاجا رئيسيا للأزمة المالية العالمية قد شكل حجر عثرة أمام الاستثمارات البترولية ونمو اقتصاديات البلاد.

وتنقسم مساحة الجمهورية اليمنية إلى قطاعات استكشافية وإنتاجية حيث وصل عدد القطاعات الإنتاجية اليوم إلى ١٢ قطاع بمساحة كلية تقدر بـ ٢١٩٥٧ كم٢ أما الاستكشافية فعددها ٣٧ قطاعاً بمساحة تقدر بـ ١٩٥٧٨٠ كم مربع عدد القطاعات التي تنتظر المصادقة فهو قطاع واحد أما القطاعات المفتوحة فهي ٥٠ قطاعا بمساحة قدرها ٧٣١ كم مربع و٣٩٦٩٣٢ كم٢ على التوالي، وقد بلغ عدد الآبار التي تم حفرها حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٩م ٢٠٥٩ بئراً، منها ٤٧٤ بئرا استكشافياً و١٥٨٥ بئرا تطويريا (إنتاجيا)، وتنفيذ ما يزيد على ١٧٤ ألف كيلومتر من المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد وأكثر من ٨ آلاف كيلومتر مربعا ثلاثية الأبعاد.

وبينت الدراسة التي أعدها وزير النفط السابق رشيد بارباع أن الإمكانات متوفرة لرفع القدرات الإنتاجية للنفط والغاز في اليمن حيث أظهرت الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر الآبار في اليمن أن الأحواض النفطية يتواجد فيها نظام بترولي متكامل، وقد دلت الدراسات الجيولوجية في كثير من الأحواض على أن هناك إمكانات واسعة للمزيد من الاكتشافات النفطية سواءً في الأحواض المنتجة أو غير المنتجة، مما يدلل على ذلك فقد تم مؤخرا اكتشاف الغاز تحت ضغط مرتفع في أحد أجزائه حوض خليج القمر في محافظة المهرة، وهذا الاكتشاف يشكل دليلاً حقيقياً على وجود تلك الإمكانات البترولية في منطقة لم يظهر فيها النفط قبل ذلك ولم يعرف الكثير عن نظامها البترولي ويفتح الإكتشاف آفاقاً واسعة وآمالا كبيرة وحافزا إيجابياً للتنافس في أعمال البحث والتنقيب من قبل الشركات.

وتمتلك اليمن الكثير من عوامل الجذب في هذا المجال ومنها انتشار النظام البترولي الواسع في كثير من الأحواض الرسوبية البرية والبحرية.بالإضافة إلى نسبة إيجابية حفر الآبار الاستكشافية إلى العدد الكلي من الآبار الاستكشافية المحفورة.

كما أن الاكتشافات الجديدة للنفط الخفيف والغاز معاً في الشقوق الدقيقة لصخور الأساس الصلبة والواسعة الانتشار والتي تعتبر ظاهرة غير معهودة على مستوى الشرق الأوسط حيث يمكن اعتبارها هدفاً استكشافياً ثانوياً على اقل تقدير وتطوير جيل جديد من الاتفاقيات التي تمنح الشركات الاستكشافية الحق في تقاسم الغاز مع الدولة وكذا تدني كلف إنتاج النفط في الحقول البرية مقارنة بكثير من الدول الأخرى فضلا عن وجود ثلاثة موانئ للتصدير، يقع اثنان منها على البحر العربي والثالث على البحر الأحمر، ترتبط بمواقع تجميع النفط في الحقول المختلفة عبر مئات الكيلومترات من الخطوط والأنابيب.